الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ERC/TC/2022/1
20 January 2022
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

شبكة التعاون الفني
الاجتماع التاسع
عمَّان، 22 كانون الأول/ديسمبر 2021

شبكة التعاون الفني

موجز

عَقدت شبكة التعاون الفني التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اجتماعها التاسع في عمّان في 22 كانون الأول/ديسمبر 2021 لاستعراض أهم التطورات في مجال التعاون الفني بين الإسكوا والدول الأعضاء وأبرز الأنشطة المقدمة في مجالات متنوعة، مثل التكنولوجيا، والنمذجة الاقتصادية، والإحصاء، ودعم المؤسسات العامة، وتصميم سياسات اجتماعية متكاملة. وناقشت الشبكة أيضاً أولويات الدول الأعضاء وشواغلها المتصلة بالتعاون الفني.

ويتضمّن هذا التقرير نبذة عن العروض المقدمة حول هذه المجالات، وما دار حولها من نقاشات وملاحظات لتحسين عمل الشبكة وتعزيز كفاءتها.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	3-1	3
أولاً- عرض لأهم التطورات المتعلقة بالتعاون الفني	12-4	3
ثانياً- المواضيع التي تناولها التعاون الفني في عام 2021	38-13	5
ألف- التكنولوجيا	16-13	5
باء- النمذجة الاقتصادية	20-17	6
جيم- التطوير المؤسسي والإحصاء	27-21	8
دال- العدالة الاجتماعية، والحماية الاجتماعية، وقضايا تمكين المرأة	38-28	9
ثالثاً- الختام	39	12
المرفق- قائمة المشاركين من الدول الأعضاء في الإسكوا		13

مقدمـة

1- أنشأت الإسكوا شبكة التعاون الفني بموجب القرار 258 (د-23) المؤرخ 12 أيار/مايو 2005 كمنصة لتبادل المعلومات والتجارب في مجال التعاون الفني ولتعزيز الأنشطة وتنسيقها.

2- وقد عَقدت شبكة التعاون الفني في الإسكوا اجتماعها التاسع في عمَّان، في 22 كانون الأول/ديسمبر 2021، لاستعراض أهم التطورات في مجال التعاون الفني بين الإسكوا والدول الأعضاء وأبرز الأنشطة المقدمة في مجالات متنوعة، منها التكنولوجيا، والنمذجة الاقتصادية، والإحصاء، ودعم المؤسسات العامة، وتصميم سياسات اجتماعية متكاملة. وناقشت الشبكة أيضاً أولويات الدول الأعضاء وشواغلها المتصلة بالتعاون الفني.

3- ويقدّم هذا التقرير نبذة عن العروض التي قُدمت في إطار كل مجال، والنقاشات التي دارت حولها، وملاحظات الحضور من ممثلي الدول الأعضاء لتحسين عمل الشبكة وتعزيز كفاءتها.

أولاً- عرض لأهم التطورات المتعلقة بالتعاون الفني

التعريف بآلية شبكة التعاون الفني ومهامها

4- استهلّ السيد كريم خليل، أمين سرّ الإسكوا والمسؤول عن التعاون الفني في الإسكوا، الاجتماع بتقديم لمحة عن شبكة التعاون الفني، معرّفاً بدورها ومهامها وولاياتها، موضحاً بأن مفهوم التعاون الفني يشمل الدعم المباشر الذي تقدمه الإسكوا للدول الأعضاء بناءً على أولوياتها الوطنية، مثل تطوير الاستراتيجيات، ومراجعة التشريعات، وبناء القدرات في قطاع معيّن. وشدد على أن شروط طلبات التعاون الفني التي تستجيب لها الإسكوا هي أن تكون واضحة المعالم، وقصيرة الأجل، ومشمولة بنطاق عمل الإسكوا. ثمّ شرح نوع الأنشطة التي تقدمها الأمانة التنفيذية، انطلاقاً من بناء القدرات في مجالٍ محدّد، إلى تقديم الخدمات الاستشارية، والمشاريع الميدانية التجريبية والجولات الدراسية التي تهدف إلى نقل التجارب من دول إلى أخرى. وتطرّق إلى المصادر المختلفة لتمويل التعاون الفني، مثل البرنامج الدوري للتعاون الفني وحساب الأمم المتحدة للتنمية والموارد من خارج الميزانية. وبعد عرض سريع للخلفية التاريخية لإنشاء الشبكة، تناول المهامّ المحدّثة لأعضاء الشبكة، وهي: تعريف الجهات الوطنية في الدول الأعضاء بخدمات التعاون الفني التي تقدمها الإسكوا، وتنسيق عملية تطوير خطة التعاون الفني مع الإسكوا وتحديثها بشكلٍ مستمرّ، والتواصل والتنسيق مع الإسكوا لمتابعة احتياجات الدول الأعضاء، والمساهمة في تنسيق تقييم خدمات التعاون الفني التي تقدمها الإسكوا مع الجهات المعنية.

5- وفي معرض النقاش، أعرب ممثل الأردن عن ترحيبه بعقد اجتماع الشبكة في بلده، مشيداً بجهود التعاون مع الإسكوا ولا سيما في التصدي لجائحة كوفيد-19، وشدد على ضرورة الالتزام بالتنسيق مع نقاط الاتصال في التواصل، وعلى أهمية أن تتوخى الدول الأعضاء الواقعية في طلباتها للتعاون الفني تعزيزاً لفرص نجاح تنفيذها. ورأى، بالنسبة إلى عملية التقييم، أن المهم هو تقييم أثر النشاط، لا آليات تنفيذه فقط، وطلب من الإسكوا أن تشترط تطبيق الجهة المعنية لذلك في عملها وتحيطها بما تمّ تنفيذه. ولفت ممثّل اليمن إلى إطار التعاون الفني الذي أعده بلده مع الإسكوا، فضلاً عن الأنشطة المنجزة ضمن هذا الإطار، مشيراً إلى عدم تنفيذ العديد منها بسبب جائحة كوفيد-19. وذكر بعض المحاور المتعددة التي تناولتها هذا الأنشطة، بما فيها النمذجة الاقتصادية، ودعم قطاع الكهرباء، والتخطيط والتطوير. واعتبر ممثّل العراق أنّ تعدد قنوات التواصل قد يؤدي إلى الازدواجية وضعف

التنسيق، مبيّناً أن حكومة بلده حصرت التواصل بشأن التنمية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي بوصفها الوزارة التي تضطلع بوضع السياسات وتتعامل مع جميع الوكالات والمنظمات الدولية.

6- وأثنت ممثّلة الجمهورية العربية السورية على جهود الإسكوا عند إعداد إطار عمل بينهما للفترة 2019-2020، وأفادت بأنّ حكومة بلدها عملت على تحديد مجموعة من المجالات ذات الأولوية، والتي تأتي ضمن ولاية الإسكوا، مضيفة بأن جائحة كوفيد-19 حالت دون تنفيذ جزء كبير من العمل، لذلك، جرى تمديد المهلة الزمنية. وأملت إنجاز أنشطة الإطار خلال عام 2022، وصولاً إلى وضع إطار عمل جديد. وأكّدت على التنسيق عبر نقطة اتصال واحدة، مفيدة بأنّ حكومة بلدها تطلب تقييماً من الوزارة المعنية بعد إنهاء العمل بكلّ إطار.

7- ولاحظ ممثّل لبنان أنّ التركيز ينصبّ على المشاريع الوطنية فقط مع أن المنطقة بحاجة إلى الاستفادة من فرص التعاون الإقليمي، مستفسراً عن منهجية الإسكوا في هذا الإطار وعن إمكانية التخطيط للتعاون في مشاريع إقليمية. واستفسر أيضاً عمّا إذا كان أصحاب المصلحة غير الحكوميين يشاركون في عملية التقييم. وذكر أنّ بلده يواجه تحديات كبيرة في المجالات المالية، وسأل عن مقاربة الإسكوا لتأثيرات النزوح. وشدد ممثّل عُمان على ضرورة التنسيق مع نقطة الاتصال الوطنية بعد تلقي طلبات التعاون الفني، واستفسر عن أنشطة الإسكوا في مجال الإسكان والتنمية، وعمّا إذا كانت الإسكوا تسمح بإقامة الخبراء لفترة لدى الدول الأعضاء لإنجاز العمل المطلوب.

8- وقدّم ممثّل موريتانيا توصية تتعلّق بالدول الأعضاء في أكثر من لجنة إقليمية، مثل الإسكوا واللجنة الإقتصادية لأفريقيا، مشدداً على التنسيق لتفادي الازدواجية. ورأى ممثّل الجزائر أنّ وزارة الخارجية هي نقطة الاتصال المناسبة والمسؤولة عن متابعة أنشطة التعاون، واقترح تزويد الدول الأعضاء بكتيّب يوضّح منهجية بناء العلاقة مع الإسكوا، ومساره الكامل من تقديم الطلب حتى إجراء التقييم. وأشار إلى موضوع الإحصاءات عن الدول الأعضاء التي تستخدمها الإسكوا، مستفسراً عن مصادر هذه الإحصاءات، ومشدداً على ضرورة أخذ الإحصاءات من نقطة الاتصال الرسمية مباشرةً كي لا تتباين مصادرها.

9- واقترح ممثّل دولة فلسطين التركيز على موضوع محدد عند تقديم الطلب لاستحالة الإحاطة بكلّ الاحتياجات، وشدد على أهمية التنسيق الداخلي في كلّ بلد، والتفكير في لجان وطنية للتعاون الفني، وضرورة الموضوعية في التقييم. وأشار إلى أنّ جزءاً كبيراً من الفجوات والتحديات الاجتماعية ناجمة عن فشل السياسات الاقتصادية وقدرة المؤسسات على التعامل مع احتياجات الفئات المهمّشة، وبالتالي، فإيجاد التوازن بين الخدمات والدعم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في غاية الأهمية بالنسبة لدولة فلسطين. وأوضح ممثّل الكويت أن البنك الدولي لا يتلقى الطلب إلا من نقطة الاتصال نفسها، ورأى أنه من الطبيعي أن تتبع الإسكوا المنهجية نفسها، وأكد على ضرورة تقسيم التقييم إلى جزأين: محلي حول مدى الاستفادة وآخر لعمل الجهة الاستشارية مثل الإسكوا.

10- وفي معرض الرد، أكّدت ممثلة الأمانة التنفيذية أن شبكة التعاون الفني تعمل في اليمن أيضاً مع وزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان على تنظيم برنامج تدريبي للمسؤولين في الوزارة حول كيفية ربط حقوق الإنسان بالعدالة الاجتماعية، وسيبدأ البرنامج في شباط/فبراير المقبل، مفيدة على أن الإسكوا حريصة على التواصل مع كل بلد عبر أكثر من وزارة، كلّ بحسب اختصاصها، مع احترام ضرورة إخطار نقطة الاتصال عند كل تواصل.

11- وشدد ممثل الأمانة التنفيذية على أن تنسيق الطلبات يجري فعلاً مع نقاط الاتصال الوطنية. ولفت إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها الإسكوا في مجال السكان والتنمية في عُمان، ومعظمها في إطار البرنامج العادي للإسكوا الذي سيتم عرضه خلال اجتماع اللجنة التنفيذية المقبل، مستدركاً بأن ذلك لا يُغني عن رؤية استراتيجية لنقطة الاتصال الوطنية فيما يخص احتياجات البلد المحددة. أما بالنسبة للتقييم، أوضح أنّ المقصود هو تقييم المخرج نفسه الذي يفضي بعد ذلك إلى تقييم الأثر، وهو أمر تجريه الإسكوا بشكلٍ منهجي بالنسبة لورشات العمل، وينبغي توسيعه إلى الخدمات الاستشارية. أما فيما يتعلق بالاندماج الإقليمي، أفاد بأنّ التعاون الإقليمي هو هدف الإسكوا الأساسي، وبأنّ الإسكوا تنظر إلى التكامل الإقليمي كوسيلة لتحقيق التنمية الوطنية، وأن هناك عدد كبير من الأنشطة التي تضطلع بها الإسكوا في هذا المجال سواء في برنامجها العادي أو من خلال التعاون الفني. وأوضح أن التنسيق الداخلي والخارجي ليس منوطاً بالإسكوا وحدها، بل يعود بالدرجة الأولى إلى الدول الأعضاء، مبدياً استعداد الإسكوا لتقديم المشورة، مع مراعاة السياق في كل بلد.

12- وبالنسبة لخطط التنفيذ، تطرق إلى النموذج الناجح في الجمهورية العربية السورية، حيث أُجري حوار مع هيئة التخطيط والتعاون الدولي الجهة الوطنية الطالبة للدعم الفني (كجهاز الإحصاء أو وزارة النقل إلخ.) اتضح فيها المطلوب من التعاون الفني. وبيّن إجراءات طلبات التعاون الفني، بدءاً بتلقي الطلب الرسمي، ثمّ تسجيله على منظومة إلكترونية، وصولاً إلى إرسال رسالة إلكترونية للدولة المعنية، وأيضاً لفريق الأمم المتحدة الوطني، ما يسهل التنسيق ويضمن عدم الازدواجية في الجهود. وتطرق إلى بعض الأسئلة المفصّلة الموجودة في الطلب التي تساعد على تفادي التكرار والازدواجية أيضاً، على غرار ما إذا كان الطلب قد قُدّم أيضاً إلى جهة أخرى أم لا. وشدد على أن الإسكوا ليست جهة تمويلية، بل مصدر للدعم الفني، وبالنسبة إلى التنسيق مع اللجان الإقليمية الأخرى، ذكر أن اجتماعاً شهرياً يعقد على مستوى قيادات اللجان الإقليمية الخمس، فضلاً عن التنسيق على مستوى نقاط الاتصال الفنية والذي يجرى بشكل شبه أسبوعي.

ثانياً- المواضيع التي تناولها التعاون الفني في عام 2021

ألف- التكنولوجيا

13- أفاد السيد نوار العوا، المستشار الإقليمي في الإسكوا لقضايا التكنولوجيا من أجل التنمية، بأنّ الإسكوا تابعت العمل في 3 مجالات تنموية مرتبطة بالتكنولوجيا، وهي: التحوّل الرقمي والحكومة الرقمية، واستخدام التكنولوجيات الجديدة، والابتكار ونقل التكنولوجيا. وتناول أنشطة الدعم التي تقدمها الإسكوا للدول الأعضاء في تطوير استراتيجيات وطنية للحكومة الرقمية والتحول الرقمي، مضيفاً بأن الإسكوا عملت مع بعض الدول الأعضاء على وضع خطط وطنية للتنمية الرقمية، وأن ذلك العمل لم ينحصر في الحكومة الرقمية، بل اشتمل على الاقتصاد الرقمي وقضايا الثقافة ووسائل الإعلام. وتطرق إلى عمل الإسكوا مع بعض الدول العربية على وضع سياسات المشاركة الإلكترونية، وعلى نُظُم حماية البيانات الشخصية وقانون التجارة الإلكترونية والمعاملات الإلكترونية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من استخدام التكنولوجيا الرقمية والخدمات الالكترونية، وعلى سياسات النفاذية الرقمية e-accessibility، وأيضاً في مجال بناء القدرات في التحوّل الرقمي ومؤشرات القياس.

14- وتطرق المستشار الإقليمي في الإسكوا أيضاً إلى جهود الإسكوا في تعزيز المعرفة بالتكنولوجيا الجديدة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي، وفي وضع سياسات واستراتيجيات وطنية لتمكين الدول العربية من الاستفادة

من هذه التكنولوجيا وتوظيفها في مجال التنمية وفي رفع جودة الخدمات الحكومية، مبيناً أن الإسكوا عملت على تطوير سياسات واستراتيجيات حول الذكاء الاصطناعي، ومراجعة وتطوير سياسات الحوسبة السحابية وسياسات إنترنت الأشياء، وتقييم الجاهزية الوطنية للبيانات الضخمة، وبناء القدرات في سياسات سلاسل الكتل والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة. وأكّد بأنّ الإسكوا مستمرة في دعم الدول العربية في تطوير الحاضنات والمسرعات التكنولوجية، ما يخدم بشكلٍ خاصّ رواد الأعمال والخريجين في الجامعات؛ وتطوير سياسات الاقتصاد المبني على المعرفة، وتعزيز منظومات نقل التكنولوجيا. وختم بالإشارة إلى أن الإسكوا تتطلّع إلى استكمال الجهود في عام 2022، وعرض المجالات المقترحة وهي: تعزيز الاستراتيجيات والسياسات، والبيئة التمكينية، والمؤشرات التكنولوجية، ومنظومات الابتكار الوطنية.

15- وفي معرض النقاش، أثار ممثل لبنان مسألة العملات الرقمية، واستفسر عن الأنشطة في هذا المجال. وذكر ممثّل تونس موضوعين يهتم بهما بلده، وهما التحوّل الرقمي وتأثيرات جائحة كوفيد-19، وأشاد بجهود الإسكوا السابقة في مجال التحوّل الرقمي التي كانت لها أهمية كبيرة للشركات الناشئة في تونس، مؤكداً على ضرورة مواصلتها وتوسيع نطاقها في السنوات المقبلة، وسأل إذا ما أعدت الإسكوا استراتيجيات متكاملة ومشاريع مسبقة يمكن تطبيقها في جميع الدول، أم إنّ لكل دولة خصوصياتها. وطرح ممثّل اليمن سؤالاً حول ما إذا كانت هناك قائمة بالخدمات المتصلة بالتكنولوجيا التي تقدمها الإسكوا، داعياً إلى تزويده بها في حال توفرها (جرى ذلك بالفعل خلال الاجتماع). وأعرب ممثّل الجزائر عن حاجة بلده إلى المساعدة الفنية، وذلك في مجال التحول الرقمي للقطاع التجاري ولبرامج الدعم ومساعدة المحتاجين التي تقدمها الدولة، وكذلك في ما يتعلق بمنهجيات حساب كلفة التكنولوجيا اللازمة لأنشطة التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة.

16- وفي معرض الردّ، أوضح ممثل الأمانة التنفيذية أنّ العملات الرقمية، سواءً من حيث أبعادها التقنية أو القانونية ، تدخل في نطاق عمل الإسكوا، وأن تكنولوجيا سلسلة الكتل هي أساس إصدار هذه العملات، معرباً عن استعداد الإسكوا لتقديم الدعم في هذا المجال. وبالنسبة إلى مجال التحوّل الرقمي، أكد ممثل الأمانة التنفيذية التوصل إلى عدد من الممارسات الجيدة التي تفيد الدول كافة، مبدياً استعداد الإسكوا لمشاركتها مع من يرغب في ذلك، ومشيداً بتجربة تونس في وضع الحاضنات وغيرها في مجال الشركات الناشئة التي يمكن نقلها إلى باقي الدول العربية. وصرّح بأن هناك قائمة عامة بالخدمات التي تقدمها الإسكوا، ويمكن تعميمها على الدول الأعضاء. وأجاب على طلب ممثل الجزائر بالتأكيد أن الإسكوا يمكنها تقديم توصيات بالممارسات المثلى.

باء- النمذجة الاقتصادية

17- قدّم السيد أحمد مومي، مسؤول للشؤون الاقتصادية في الإسكوا، عرضاً عن أدوات النمذجة في الإسكوا وطريقة استخدامها لمساعدة صانعي القرار. وقد استهلّ العرض بالتطرق إلى الخيارات الاستراتيجية التي تواجهها الدول الأعضاء من حيث إصلاح الدعم، ومنظومات الحماية الاجتماعية، وبرنامج الاستثمار العام، والإصلاح المالي، والاتفاقيات التجارية، كما بيّن الآثار المحتملة لتغيير السياسات الاقتصادية وللصدمات الخارجية وغير ذلك من العوامل. وبعدئذ قدم لمحة عن الأدوات التفاعلية التي طورتها الإسكوا، وهي مرصد الإنفاق الاجتماعي، ونموذج إصلاح المعاشات التقاعدية، ومُحاكي التجارة، ونموذج التوازن الكلي المحسوب، ومرصد الأوضاع الاقتصادية والمالية، ونموذج الأمم المتحدة للتنبؤات الاقتصادية الكلية. وشرح بعد ذلك، المراحل التقنية الأربع لإعداد النموذج مبيناً بأنها: بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية، حيث أفاد أن الإسكوا ساعدت في بناء هذه المصفوفات في الأردن وتونس ولبنان والجمهورية العربية السورية؛ وتطوير النموذج الأساسي مع مراعاة

خصوصيات كلِّ بلد؛ وتطوير لوحة المتابعة؛ والتدريب. وقدّم شرحاً مفصّلاً عن نموذج المنصة التي طورّتها الإسكوا وأُجريت تجربة لها في الأردن، فأشاد بالتجربة ودعا إلى نشرها في دول أخرى.

18- وفي معرض النقاش، سأل ممثّل لبنان عمّا إذا كان النموذج يشتمل على أثر الإجراءات القصرية الاقتصادية أحادية الجانب، وطلب مزيداً من التوضيح عن مكامن الضعف في النموذج. وشدد ممثّل تونس على أهمية مشاركة التجارب الناجحة، وسأل عن إمكانية استخدام هذا النموذج في إطار إعداد مشاريع قوانين المالية أو الموازنة العامة، وعمّا إذا كانت المصفوفة قابلة للتطوير تكنولوجياً وكمياً. واستوضح ممثّل اليمن عن إمكانات النموذج من حيث حساب كلفة الحروب والصراعات، وعن إمكانية تحديد حجم الاحتياجات التي يتطلبها الاقتصاد حتى يتعافى من الأزمات، وعن قدرة النموذج على التنبؤ بحجم النمو وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية لفترة عشرة أعوام قادمة مثلاً، لوضع رؤى عشرية. واستفسر ممثّل الجمهورية العربية السورية عمّا إذا كانت التحديات التي يواجهها بلده تشكّل عائقاً أمام الوصول إلى النموذج في ظل عدم توفر بعض البيانات عن المناطق التي تمر بأزمات. وسأل ممثّل موريتانيا عن مدى سهولة استخدام الجمهور لواجهة المستخدم التي طورتها الإسكوا، وعن وجود أي عائق أمام بعض المسائل التي لم تُطرح في إطار المصفوفة التي بُني عليها النموذج وعن إمكانية إضافة لغات أو سياسات أخرى حسب الطلب، أو تطوير النموذج حسب طلب البلد، لأنه نموذج محلي.

19- وفي معرض الردّ، أكد ممثل الأمانة التنفيذية أنّ كلّ النماذج لديها نقاط ضعف ونقاط قوة، وأن هذا النموذج ليس قياسياً بل نموذج توازن، فيعطي المستخدِمين سيناريوهات ممكنة في إطار المعطيات المدخلة إليه. وبيّن أن إحدى نقاط الضعف هي ضرورة التحديث الدوري للمعطيات، مضيفاً أن هذه النقطة لا تنتقص من أهمية النموذج، وأن تحديث الأرقام باستمرار يجعل النتائج أقرب إلى الواقع. وأفاد بأنه وبالنسبة إلى موضوع الإجراءات القسرية الاقتصادية الأحادية الجانب، فيمكن وضع مؤشرات بديلة لتناول آثارها من الناحية التقنية، ولكن تناولها بشكل مفصل له اعتبارات سياسية تتخطى نطاق عمل النموذج. وشدد على أن قانون المالية هو تجسيد للسياسات الحكومية، وبالتالي فمعالجة السياسات هي الأساس، واستدرك بأن النموذج يمكّن من تطوير القوانين المالية، مبيّناً أن الإسكوا قد تقدّمت في هذا المجال إذ حوّلت منظومة النمذجة الجبرية العامة من برنامج معقد إلى تطبيق سهل الاستخدام. واعتبر أن النموذج يمكن تطويره حسب احتياجات كل دولة، وأنه يقدم سيناريوهات محتملة لا تنبؤات، لافتاً إلى إمكانية استخدام النماذج الأخرى التي طورتها الإسكوا في دراسات خاصة مثل أثر الأزمة السورية على لبنان، أو أثر الصراع في ليبيا على دول الجوار. وقال إن الإسكوا تدعم الجمهورية العربية السورية حالياً في بناء قدرات النمذجة، ولا بد من الحصول على البيانات وعلى مصفوفة الحسابات الاجتماعية لبناء النموذج الخاص بالبلد، كما تقدم الإسكوا الدعم للبلدان الراغبة بذلك في بناء المصفوفة.

20- وبالنسبة إلى السؤال عن أثر النموذج في الأردن، أفسح ممثل الأمانة التنفيذية المجال لممثل الأردن ليجيب، فأفاد بأن المشروع أُطلق منذ شهر تقريباً، وأن النموذج بمثابة مؤشّر لصاحب القرار لاتخاذ القرار المناسب بتوجيه الإمكانات المادية للبلد نحو النمو. وأوضح أنّ الأردن عمل مع الإسكوا، لا سيما في مجال توجيه المصادر المالية، إذ يواجه الأردن مشاكل على هذا الصعيد. ولفت إلى أن انتظار الدعم من الدول المتقدمة هو بطبيعته مجرّد حلّ آنيّ، ولا بد من التفكير في عمليات النمو كأحد أهم مؤثرات الرفاهية للشعوب. وصرّح بأن هذا النموذج هو من أهم إنجازات تعاون الأردن مع الإسكوا.

جيم- التطوير المؤسسي والإحصاء

21- في مجال التطوير المؤسسي، قدّم السيد كرم كرم، المستشار الإقليمي في الإسكوا لقضايا الحوكمة وبناء المؤسسات، عرضاً تناول فيه موضوع تعزيز القدرات والموارد المؤسسية كنقطة انطلاق لتحقيق التنمية المستدامة. وتطرق إلى البرامج والمنهجيات التي تعتمدها الإسكوا لتحقيق الحوكمة الفعالة وتعزيز المؤسسات العامة، مبيّناً أن الإسكوا إما طوّرت أو تطور حزمة من البرامج والمنهجيات الشاملة لمساعدة المؤسسات الرسمية، المركزية واللامركزية، على مواجهة التحديات المختلفة والمتفاقمة، وعلى رفع القدرات المحلية للتعامل مع الأزمات والتصدي لها، والشروع في عملية التنمية المستدامة. وشدّد على ضرورة التكامل بين المنهجيات، التي تشمل منهجية التقييم المؤسسي، ومنهجية التخطيط الاستراتيجي في سياقات الهشاشة، ومنهجية تقييم الاحتياجات المحلية، ومجموعة أدوات وبرامج منهج الحوكمة لأهداف التنمية المستدامة ("المنهج")، وأدوات تحليل المخاطر والثغرات على مستوى السياسيات والتدخلات.

22- وفيما يتعلق بالإحصاء، قدم السيد عمر هاكوز، المستشار الإقليمي في الإسكوا لقضايا الإحصاءات الاقتصادية، لمحة عن الأنشطة التي تضطلع بها الإسكوا للمساعدة في مجالات الإحصاء. وأفاد بأن هذه المجالات تشمل الإحصاءات الاقتصادية التقليدية، وتطبيق نظام الحسابات القومية، والمسوح القطاعية، ومسوح الأسعار، وبناء سجلات وطنية للإحصاء، وبناء سجلّات الأعمال، ومسوح نفقات ودخل الأسرة، وإحصاءات العمالة وربطها مع الاقتصاد، وغير ذلك. وتناول أبعاد العمل الجديدة التي يتوقع أن تهتم بها الدول، مثل نظام الحسابات القومية الذي يتوقع صدوره في عام 2025، وقضايا العولمة والتحول الرقمي والاستدامة وغيرها. وركّز بشكلٍ خاصّ على 3 قضايا عملت عليها الإسكوا مع المنظمات الدولية، وهي التوفيق بين القطاع غير النظامي والقطاع النظامي في الاقتصاد، مفيداً بصدور مذكرة إرشادية ستوضع موضع التجربة؛ وجداول العرض والاستخدام المرقمنة؛ وتغطية التمويل الإسلامي في الحسابات القومية.

23- وفي معرض النقاش، طرح ممثّل لبنان إشكالية علاقة المؤسسات الرسمية مع الجهات الخارجية المانحة، مستفسراً عن استدامة جهود الإسكوا، ولا سيما مع تغيُّر العلاقات بين الدول، وإن كان ذلك التغيير سيفرض تغييراً في آليات عمل الأمم المتحدة ككل، كما سأل إن كان بإمكان الإسكوا المساعدة في بناء منصة تمكّن المؤسسات الرسمية من تنسيق المنح التي تأتي من خارجها، وإن كانت الإسكوا قد فكرت في موضوع التوجيه السلوكي (nudging). أمّا بالنسبة للإحصاءات، فشدّد على إشكالية التلاعب بالأرقام لأهداف سياسية، وسأل عن سُبُل التصدي لهذه المشكلة وضمان شفافية الإحصاءات. وتقدّم ممثّل اليمن بمداخلة أفاد فيها أنّ بلده قد عمل مع الإسكوا على التقييم المؤسسي، وحيث أُجري تدريب لعدد من الجهات الحكومية لاستخدام منهجية التقييم في ظلّ ظروف الصراع. وذكر أنّ الإشكالية الأساسية في ظروف غير مستقرة هي عدم قدرة الجهات على التقييم والاستمرار لأنّ الأولويات في ظروف الهشاشة غير مستقرة والموارد غير متاحة لبناء أي خطة للتطوير المؤسسي، ولا سيما أن الأزمات الإنسانية تطغى دائماً على التحديات الأخرى. وسأل إن كان من الممكن لبرامج التدريب أن تضم سُبُلاً عملية للتقدم في ظل هذه الظروف، مفيداً بأن تدخلات المانحين، تحت ظروف الصراع، غالباً ما تكون عشوائية غير موجهة نحو التنمية، معتبراً أن هذه مسألة شائكة تصعّب التقييم المؤسسي للنهوض بالمؤسسات.

24- وقدّم ممثّل دولة فلسطين مداخلة طرح فيها توصية مباشرة للأمانة التنفيذية تتمثّل في ضرورة عقد لقاءات مع الدول الأعضاء ونقاط الاتصال للتعاون الفني في كلّ وزارة وكلّ مؤسسة، لعرض ونقاش هذه المنهجيات.

ورأى أن التنمية قرار سياسي، فلا يمكن الفصل بين السياسة والتنمية، مشدداً على أهمية أن تعي الدول واقع مؤسساتها، وأن تمتلك الإرادة اللازمة للبناء المؤسسي.

25- وفي معرض الرد، شدد ممثل الأمانة التنفيذية على أن الإسكوا منظمة فنية لا مانحة، وأن مهمتها تتمثل في تلمُّس مواضع الخلل موضوعياً، وتقديم التوصيات لمعالجتها وسُبُل تخطيها. وبالنسبة إلى سؤال ممثل لبنان، أجاب أن الدولة ومؤسساتها تتحمل مسؤولية كل ما يقع فيها، وأن الجهات الخاصة حتى لو حصلت على تمويل لأداء وظيفة عامة فليس بإمكانها القيام بذلك دون تنسيق مع الدولة، موضحاً أن ما تحذّر منه الإسكوا هو تخلي المؤسسات العامة عن أدوارها وسلطاتها في سياقات الهشاشة، مؤكداً على أن الدولة عليها أن تمارس سلطاتها إذا كان لها أن تستعيد دورها في ظل هذه الظروف. ولفت إلى أن المقاربات التي تتصدى للهشاشة تُبنى تدريجياً بالتعاون مع الدول الأعضاء التي تحتاج إليها، وإلى أن الإسكوا تأمل في العمل مع جميع الشركاء على منصة مشتركة لتعزيز الترابط بين التنمية والإغاثة والسلام، ولكن في إطار الدور الواعي والفاعل للجهات الوطنية.

26- وفي مجال الإحصاء، أفاد ممثل الأمانة التنفيذية أن تفادي التسييس وضمان الشفافية إشكالية تعاني منها معظم بلدان المنطقة. وأضاف بأن هذا هو ما دفع الإسكوا إلى عرض المساعدة على الدول الأعضاء في وضع إطار ضمان جودة البيانات (Data Quality Assurance Framework) لكلّ عمل إحصائي، مبيّنا أن هذا الإطار يأخذ أبعاداً عدة تبدأ بالشروط المسبقة مثل القوانين واللوائح وغير ذلك، ومعتبراً أن هذه الأبعاد تعتمد على ما هو متاح في كل بلد. وأكد أن وضع البيانات ضمن إطار يضمن الجودة يجعل تسييس الأرقام صعباً للغاية. ولفت إلى أن توثيق المنهجيات وتوضيح البيانات الوصفية يساعد على أتمتة جمع البيانات والحفاظ على الذاكرة المؤسسية. وبالنسبة إلى الحفاظ على الخبرات، أوضح أن البلدان عليها مسؤولية تقديم الحوافز والحيز اللازم للحفاظ على الأشخاص ذوي الخبرة والكفاءة، وأن هذه مشكلة عامة لدى الدول ولا تنحصر في لبنان.

27- وأضاء ممثل الأمانة التنفيذية على الاجتماعات التي تجريها الإسكوا للتعريف بأدواتها، مشيداً بالتعاون مع دولة فلسطين الذي تلقت على أثره طلباً رسمياً بتعديل الأدوات وفقاً لسياق دولة فلسطين، مشدداً على دور نقاط الاتصال الوطنية في هذا الصدد. وردّاً على التساؤل حول التوجيه السلوكي، أشار إلى أن الإسكوا كانت من بين أول من دعا إلى الاستفادة من المنهج السلوكي في اتخاذ القرارات، وإلى أنها عقدت عدداً من الدورات التدريبية مع وزراء التخطيط في المنطقة حول المنهج السلوكي والتوجيه كبديل عن استخدام التشريعات في تغيير السياسات. وقد عملت الإسكوا منذ حوالي سنتين مع مؤسسة Nudge Lebanon في لبنان لتدريب عدد من المسؤولين على هذا الموضوع. أمّا بالنسبة للمنصة لإدارة المساعدات بشكل شفاف، أفاد بأن رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع في لبنان كانتا قد طلبتا هذه المنصة، وأن الإسكوا عملت عليها باستخدام تقنيات متقدمة بعد انفجار مرفأ بيروت، لكن المشروع تعرّض للتأجيل بطلب من السلطات اللبنانية.

دال- العدالة الاجتماعية، والحماية الاجتماعية، وقضايا تمكين المرأة

28- قدّمت السيدة مهريناز العوضي، رئيسة مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة في الإسكوا، عرضاً استهلته بنبذة عن أنشطة وهيكلية المجموعة وبلمحة عن آلية عملها، الهادفة إلى تناول مختلف المجالات الاجتماعية بشكل تكاملي. ثم استعرضت الأنشطة التي اضطلعت بها المجموعة في إطار دعم الدول العربية في التصدي لجائحة كوفيد-19، مفيدة بأنها أصدرت 5 موجزات سياسات حول تداعيات جائحة كوفيد-19 الاقتصادية والاجتماعية، وعقدت 5 اجتماعات إقليمية ومنتديات مع ممثلي الحكومات والبرلمانيين، وأصدرت

تقريراً حول تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19. وأما على الصعيد الوطني، صرّحت أن المجموعة أصدرت 3 موجزات سياسات وأوراق مرجعية حول تداعيات الجائحة وتأثيرها على النساء في لبنان والمملكة العربية السعودية وليبيا والإمارات العربية المتحدة، وأصدرت 7 موجزات سياسات حول الفئات المتضررة مثل الشباب، والمهاجرين، وكبار السن، والاشخاص ذوي الاعاقة. وتوسعت ممثلة الأمانة التنفيذية في بيان أنشطة الدعم التي قدمتها الإسكوا لكل من دولة فلسطين، والأردن والسودان، وموريتانيا وغيرها من الدول الأعضاء، قبل أن تعطي المجال للخبراء من مختلف المجالات باستعراض الأنشطة في مجالات أعمالهم.

29- وقدمت السيدة لمياء كلاوى، المستشارة الإقليمية لقضايا العدالة الاجتماعية في الإسكوا، استعراضاً للأنشطة المنفذة في هذا المجال. واستهلت بالإشارة إلى الأدوات التي طورتها الإسكوا لمساعدة الدول الأعضاء، مثل دليل تطوير السياسات التي تستند على المساواة، ودليل لإدماج العدالة الاجتماعية في التخطيط الوطني والقطاعي وغير ذلك. وتطرقت إلى العمل مع الدول الأعضاء، مثل مصر حيث جرى تدريب المسؤولين في وزارة التضامن الاجتماعي على استخدام مؤشرات أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، وعلى وضع سياسات من منظور المساواة، مفيدة بأن الإسكوا تعمل مع الوزارة على الحد من أوجه عدم المساواة في مجالي الصحة والتعليم باستخدام التحويلات النقدية المشروطة. وتناولت عمل الإسكوا مع الصومال على برنامج تدريبي على إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات، مصرحة عن الإعداد لبرنامج من أجل تدريب البرلمانيين الجدد على كيفية تمكين الشباب لاتخاذ القرار. وختمت بالتأكيد على أن الأدوات التي تستخدمها الإسكوا يسهل تكييفها مع ظروف مختلف البلدان وسياساتها، وقد تغطي مواضيع أخرى عديدة، مثل سياسة الأمن الغذائي والتشغيل وغير ذلك.

30- وأفادت السيدة سارة سلمان، المستشارة الإقليمية لقضايا السكان في الإسكوا، بأنها عملت مع العديد من الدول العربية، مثل الجمهورية العربية السورية، ولبنان، والعراق، والسودان، والاردن، والمغرب، وبأنها تزمع التعاون مع مصر، وقطر، والصومال. وأوضحت أن العمل ركز على تطوير استراتيجية متكاملة ومتناسقة لقضايا كبار السن، وتطوير خطط تنفيذية لتحويل هذه الاستراتيجيات إلى برامج على أرض الواقع، وبناء القدرات على إدماج قضايا كبار السن في عملية صنع السياسات. وأضافت أنه في المرحلة التالية، أي خلال 2022-2024، ستتضمن المواضيع التي سيجري العمل عليها كيفية تطوير نُظُم حماية اجتماعية أكثر استجابة لكبار السنّ، واقتصاد الرعاية، والبيانات. بالنسبة لقضايا الهجرة، شددت على المصاعب التي تكتنف العمل عليها بسبب حساسيته السياسية، وصعوبة تحديد المسؤولين عن هذا الملف لتقاطعه مع مجالات عمل العديد من الوزارات. وقالت إنّ الإسكوا تعمل حالياً مع الأردن والصومال في تطوير دراسة تحليلية عن الهجرة من وإلى كل من هذين البلدين.

31- وأوضح السيد علاء سبيع، المستشار الإقليمي لقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في الإسكوا، بأن جهود الإسكوا ركّزت في الفترة السابقة على آثار جائحة كوفيد-19 على الأشخاص ذوي الإعاقة، ونقل طرق عمل التعامل مع الإعاقة من المنحى الطبي إلى المنظور الاجتماعي، مشدداً على أن اعتماد التعريف الاجتماعي الجديد لا يزال يواجه بعض التحديات. وأفاد بأنّ الدول العربية بمعظمها ما زالت تركّز على "إصلاح" الشخص ذي الإعاقة، بينما تتوجّه الإسكوا إلى المجتمع المحيط المسؤول عن عملية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة فيه، إذ عملت على سياسات واستراتيجيات وخططوطنية من أجل هذا التوجّه. وتناول العمل مع السودان على تحليل الوضع الراهن للأشخاص ذوي الاعاقة في التعليم، بالتعاون مع اليونسكو، مفيداً بأن الإسكوا تمكنت من التغلّب

على كلّ التحديات التي واجهتها في هذا التحليل، وبأن جهود الإسكوا في ليبيا ساعدت على تشكيل لجنة وطنية للإعاقة جمعت بين الأفرقاء في الصراع الذي كان دائراً هناك آنذاك.

32- وفي موضع النقاش، أشادت ممثّلة مصر بأنشطة الدعم التي تقدمها الإسكوا في هذه المجالات، مؤكدة بأن مصر تتطلع دائماً إلى مزيد من التعاون مع الإسكوا. واستعرضت أهم ما أنجزته الحكومة المصرية للاستجابة للتحديات المتعلقة بالتحول الاقتصادي لمصر، مفيدة بأن الحماية الاجتماعية تشكّل فرصاً مهمة للتعاون ما بين الإسكوا ومصر، ومثنية على المقاربة التكاملية للإسكوا في التعامل مع هذا الملف. وفي ما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، ذكرت أنّ مصر أطلقت في أيلول/سبتمبر الماضي الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان، وشددت على اهتمام مصر الكبير بكيفية تعزيز دور ذوي الإعاقة ووضع إطار عام لإدماجهم وإتاحة فرص أكبر لهم للمشاركة في مؤسسات الدولة. وأعربت ممثّلة الجمهورية العربية السورية عن اهتمام بلدها الكبير بتطوير السياسات الاجتماعية، وتطرقت إلى مشروع سوريا ما بعد الحرب الذي خصص عدداً كبيراً من البرامج العامة لهذه السياسات. وأكدت على اهتمام بلدها بتعزيز قدرات العاملين في هذه المجالات والاستفادة من الخدمات المقدمة من الإسكوا بشكل أكبر، لافتة إلى الرغبة الكبيرة من الوزارات المهتمة بالإطار الاجتماعي بتقديم طلبات جديدة للتعاون مع الإسكوا، مثل توسيع محور تمكين المرأة، ووضع الاستراتيجية الوطنية لكبار السن، ودعم الأشخاص ذوي الاعاقة. وأكدت أيضاً على اهتمام بلدها بزيادة تقديم الدعم في هذه المجالات لأنها ذات أولوية، والاستفادة من خبرات الدول الأخرى في هذه المجالات.

33- وأثنى ممثّل العراق على الجهود الكبيرة التي تقوم بها الإسكوا. وأفاد بأن حكومة العراق طوّرت منصة من أجل إدارة أنشطة المانحين وتوحيد التوجهات التنموية، وأن العمل جارٍ لتوسيع مجال عمل المنصة ليغطي أنشطة المنظمات الدولية. ودعا الإسكوا إلى استخدام هذه المنصة من أجل تفادي الازدواجية واختصار الوقت والجهد في تقديم التعاون الفني، معرباً عن استعداد وزارة التخطيط العراقية لتسهيل دخول الإسكوا إلى المنصة. وتطرق إلى تغيُّر الأولويات في ظل جائحة كوفيد-19، مبيناً أن العراق أعدَّ وثيقة من أجل خطة للتعافي، وخطة لإعادة النازحين وفق حلول مستدامة، لافتاً إلى أن الخطة قد تحتاج إلى دعم فني من الإسكوا.

34- ورأى ممثّل المغرب أنّ العدالة الاجتماعية محور مهم، لكن لا يمكن تناوله من دون التطرّق إلى قضايا السكان، وأفاد بأن البنك الدولي نفّذ مشاريع كبيرة لتمكين المرأة في منطقة الساحل، وسأل الأمانة التنفيذية ما إذا كانت تقدّم للدول التي فيها عدد كبير من الشباب دعماً فنياً لتعزيز النمو. وأثنى ممثّل اليمن على الجهد الذي تبذله الإسكوا في دمج العدالة الاجتماعية في السياسات، مؤكداً حاجة اليمن للدعم في هذا الصدد، ولفت إلى ضرورة التطرق إلى مسألة هجرة القطاع الخاص والعقول والكفاءات نتيجة للصراع، ما يشكل خسارة كبيرة للدول، وإلى قضايا النازحين من منظور العدالة الاجتماعية لأنهم يمثلون الفئة الأكثر ضعفاً والتي تُحرم من حقوقها.

35- وأبدى ممثّل الصومال اهتمامه بموضوع الهجرة، موضحاً أن الصومال أصبح من الدول المستقبِلة والمرسِلة، معرباً أيضاً عن اهتمامه بقضايا الإعاقة حيث يحتاج الصومال للدعم، ومفيداً بأن الصومال كوّن لجنة وطنية لدعم الأشخاص في المؤسسات، وتخفيض الضرائب على هذه الفئة. واستعرض ممثل الجزائر جهود بلده في قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث دعت الحكومة إلى تغيير المصطلح إلى "ذوي الهمم" لبث الطاقة الإيجابية لديهم، مفيداً بإجراء دراسة لخفض الضرائب عن المؤسسات التي تشغل ذوي الإعاقة بنسبة 2 في المائة فأكثر.

36- وفي معرض الردّ، أبدت ممثلة الأمانة التنفيذية استعدادها للتعاون مع الدول الأعضاء في أي استراتيجية أو سياسة حتى مرحلة التنفيذ، داعية الدول إلى تحديد الأولويات التي ترغب في العمل عليها. وشددت على تكامل التدخلات التي تجريها الإسكوا في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتطرقت إلى مثال التعاون في مصر، حيث تعاونت الإسكوا مع وزارة التضامن الاجتماعي في تدريب بعض المسؤولين على قياس اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية منذ أكثر من 3 أشهر، وبعد البرنامج التدريبي جرى الاتفاق على برنامج آخر يتصل ببرنامج تكافل وكرامة المتصل بالتحويلات النقدية المشروطة، مصرحة بأن الإسكوا تعمل مع الجهات المعنية على الحد من عدم المساواة في ما يتعلّق بالصحة والتعليم باستخدام التحويلات النقدية المشروطة.

37- وأضاف ممثل الأمانة التنفيذية بأن العمل جارٍ مع مصر من أجل عقد مؤتمر وطني حول التنمية المجتمعية الدامجة. وأعرب عن تطلعه إلى التعاون مع الجمهورية العربية السورية والجزائر والصومال، وعن رغبته في استئناف التعاون مع العراق. وشدد على ضرورة الالتزام بمصطلحات اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة لأنها تعبر عن دور المجتمع الذي فيه ما يعيق الأشخاص عن الوصول والأداء بشكل تام.

38- وأفادت ممثلة الأمانة التنفيذية، وردّاً على ممثّل اليمن، بأنّ عمل الإسكوا يغطي الهجرة الدولية وليس الهجرة الداخلية أو النزوح أو اللجوء، ولكنها أعربت عن اتفاقها مع النقطة التي أثارها حول هجرة الأدمغة، واعتبرتها موضوعاً مهمّاً في المنطقة العربية. ثمّ قدّمت بعض الأمثلة التي تشير إليها الإحصاءات، لا سيما في القطاع الصحي، إذ هاجر ما نسبته 30 إلى 40 في المائة من مقدمي الرعاية الصحية من المنطقة. وخَلُصت إلى أنّ الإسكوا ستعمل على هذا الموضوع وغيره من المواضيع المهمة في السنوات المقبلة.

ثالثاً- الختام

39- في ختام الاجتماع، أكد السيد كريم خليل، أمين سر الإسكوا، أن توصيات أعضاء الشبكة التعاون الفني ستصب في توصيات الاجتماع الثامن للجنة التنفيذية في الإسكوا، التي ستعقد في عمّان، في 23 و24 كانون الأول/ديسمبر 2021، والتي ستطّلع على تقرير مفصل عن أنشطة التعاون الفني لعام 2021. وشدّد على استعداد الأمانة التنفيذية لعقد اجتماعات ثنائية مع جهات الاتصال المعنية بالتعاون الفني في الدول الأعضاء كلما ظهرت الحاجة إلى ذلك، لا سيما بالاستفادة من التواصل الافتراضي. وشكر الجميع على المشاركة القيمة وأكد بأن تقرير الاجتماع سيرسل إلى جميع المشاركين لتسهيل متابعة مخرجاته.

المرفق

قائمة المشاركين من الدول الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد مالك بريزات
رئيس قسم العلاقات العربية والإسلامية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

مملكة البحرين

السيد أحمد بن يوسف الرويعي
سفير مملكة البحرين لدى المملكة الأردنية الهاشمية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السيد مراد دحماني
نائب مدير الشؤون الثقافية والعلمية والتقنية
المديرية العامة للعلاقات المتعددة الأطراف
وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج

السيد سمير باشا
كاتب الشؤون الخارجية
مكلف بملف التعاون مع الإسكوا
سفارة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
بيروت، الجمهورية اللبنانية

جمهورية الصومال الفيدرالية

السيد حسن محمد علي
مدير المنظمات الدولية
وزارة الخارجية والتعاون الدولي

السيد مصطفى آدم دقال
مدير إدارة الشؤون العربية
وزارة الخارجية والتعاون الدولي

السيد محمد حسين محمد صوفي
إدارة الشؤون العربية
وزارة الخارجية والتعاون الدولي

الجمهورية العربية السورية

السيدة ثريا إدلبي
معاونة رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي
هيئة التخطيط والتعاون الدولي

السيد محسن اسمندر
مدير التعاون مع المنظمات الدولية
هيئة التخطيط والتعاون الدولي

جمهورية العراق

السيد ساهر عبد الكاظم مهدي
مدير عام التعاون الدولي
وزارة التخطيط

السيد عمار عادل شامل
مدير قسم التعاون الإنمائي
دائرة التعاون الدولي
وزارة التخطيط

سلطنة عُمان

السيد علي بن سعيد بن عبدالله الجابري
أخصائي اتفاقيات اقتصادية
دائرة المنظمات العربية والدولية
وزارة الاقتصاد

دولة فلسطين

السيد محمود عطايا
مدير عام التخطيط
مكتب رئيس الوزراء

دولة قطر

السيد شاهين بن علي الكعبي
مدير إدارة التعاون الدولي
وزارة الخارجية

دولة قطر (تابع)

السيدة مريم بنت عبد الرحمن الجابر
سكرتيرة ثانية
إدارة التعاون الدولي
وزارة الخارجية

دولة الكويت

السيد سعد محمد الرشيدي
مدير إدارة التعاون الاقتصادي الدولي بالإنابة
وزارة المالية

الجمهورية اللبنانية

السيد ألكسندر مراديان
نائب حاكم مصرف لبنان
مصرف لبنان المركزي

السيد بلال قبلان
مدير الشؤون الاقتصادية
وزارة الخارجية والمغتربين

السيد جورج فاضل
القائم بالأعمال بالوكالة
سفارة الجمهورية اللبنانية لدى المملكة الأردنية الهاشمية

جمهورية مصر العربية

السيدة هالة الحديدي
سكرتيرة ثانية
مسؤولة شؤون سياسية
سفارة جمهورية مصر العربية لدى المملكة الأردنية الهاشمية

المملكة العربية السعودية

السيدة أضواء بنت محمد البنيان
أخصائية أولى علاقات دولية
وزارة الاقتصاد والتخطيط

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد محمد عبد الرحمن الددي
مدير عام مساعد استراتيجيات وسياسات التنمية
وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية

السيد محمد محمود شيخنا
رئيس مصلحة
مديرية تنسيق استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك

الجمهورية اليمنية

الدكتور محمد أحمد الحاوري
وكيل وزارة التخطيط
قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي